النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل
او لا يكون شئ منهما مذكورا فيه بالفعل والاول
استثنائي لقولنا ان كان هذا جسما فهو
متحيز لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو بعينه
مذكور في القياس او لكنه ليس بمتحيز ينتج
انه ليس بجسم ونقيضه اي قولنا انه جسم
مذكور في القياس وانما سمي استثنائيا
على حرف الاستثنا اعني لكن والثاني اقتراني
كقولنا الجسم مولف وكل مولف محدث
فالجسم محدث فليس هو ولا نقيضه مذكورا
في القياس بالفعل وسمي اقترانيا لاقتران الحد
فيه وانما قيد النتيجة او نقيضها في التعريفين
بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الاقترانيات
في حد القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة
من مادة وهي طرفاها ومن صورة وهي
هيئتها التاليفية ومادتها مذكورة في
الاقترانيات ومادة الشئ ما معه يحصل
بالقوة فتكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة
فلو اطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقض

تعريف

تعريف الاستثنائي معا وتعريف الاقترانى
جميعا لا يقال احد الامرين لازم وهو اما بطلان
تعريف القياس او بطلان تقسيمه الى القسمين
لان الاستثنائي ان لم يكن قياسا بطل التقسيم
والا لكان تقسيما للشئ الى نفسه والى غيره
وان كان قياسا بطل التعريف لانه اعتبر فيه
ان يكون القول اللازم مغايرا للكل من المقدمات
واذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
لم تكن مغايرة لكل واحدة من مقدماته
لانا نقول لا نسلم ان النتيجة اذا كانت
مذكورة في القياس لم تكن مغايرة لكل واحدة
من المقدمات وانما تكون كذلك لو لم تكن
النتيجة جزء المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة
في القياس الاستثنائي ليس قولنا الشمس
طالعة بل استلزامه لوجود النهار لا يقال
النتيجة ونقيضها قضية لاحتمالها الصدق
والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس
بقضية فلا يكون عين النتيجة او نقيضها
فيه مذكورا بالفعل لانا نقول المراد بذلك ان يكون

لاحتمالها